



Irregular Migration between Security and Development Approaches: Economic Impacts on Countries of Origin and Transit

* Omar Salem Omar Al-Ferjani 

Academy of Graduate Studies – Janzur – Libya

OMAR.ALFERJANI@GMAIL.COM

*Corresponding Author: * Omar Salem Omar Al-Ferjani

Keyword

Illegal
Migration-
Developing
Economies-
Transit
Countries-
Libya-
Migrant
Remittances-
Sustainable
Development-
Security
Approach-
Brain Drain.

Abstract

This study examines the phenomenon of illegal (irregular) migration as a transnational issue, focusing on analyzing its structural drivers and assessing its mutual economic impacts on countries of origin, transit, and destination. Adopting a **descriptive-analytical approach**, and reviewing data and reports from the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) and the International Organization for Migration (IOM) for the years 2022–2023, the paper highlights the shortcomings of the deterrence-based security approaches adopted by Global North countries. Such policies fail to contain the phenomenon due to their neglect of the underlying developmental root causes, such as unemployment, poverty, brain drain, and political instability in the Global South.

Through statistical tracking of a pivotal transit country like **Libya**, the study reveals a significant increase in inflow indicators; the total number of migrants rose to 706,062, distributed across 100% of municipalities, driven by a \$133 decrease in the average cost of the journey within a six-month period. Conversely, the critical stabilizing role of migrant remittances in the economies of the Middle East and North Africa (MENA) region is evident. Egypt topped the list with \$19.7 billion, followed by Lebanon at \$7.2 billion—achieving the deepest impact relative to its GDP—and Morocco at \$6.4 billion, in addition to serving as a vital humanitarian lifeline in conflict-affected nations such as Yemen (\$3.4 billion) and Syria (\$1.6 billion). The study concludes that while these financial inflows support the current account, they reflect a rentier dependency that exposes the weakness of local productive structures. Consequently, the paper recommends transitioning toward an international participatory developmental approach that supports investment projects in countries of origin, intensifying regional coordination for border control, and rationalizing subsidy policies in transit nations to reduce the incentives for irregular settlement while directing surpluses toward securing national borders.

Received : 04/09/2026

Accepted : 15/09/2026

DOI:

<https://doi.org/10.64943/jkc.2026.040313>

الهجرة غير الشرعية بين المقاربة الأمنية والتنموية:

الآثار الاقتصادية على دول المصدر والعبور

*عمر سالم عمر الفرجاني ^{ID}

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا – جنزور - ليبيا

OMAR.ALFERJANI@GMAIL.COM

*الباحث المرسل:	*عمر سالم عمر الفرجاني
الكلمة المفتاحية	الملخص
الهجرة غير الشرعية-الاقتصاديات النامية-دول العبور، ليبيا-تحويلات المغتربين-التنمية المستدامة-المقاربة الأمنية-هجرة الكفاءات	تبحث هذه الدراسة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية كقضية عابرة للحدود، مع التركيز على تحليل دوافعها الهيكلية ورصد آثارها الاقتصادية المتبادلة على دول المصدر، والعبور، والاستقبال. بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وقراءة بيانات وتقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) لعامي (2022م - 2023م)، تسلط الورقة الضوء على قصور المقاربات الأمنية الردعية التي تنتبها دول الشمال في احتواء الظاهرة نتيجة إغفالها للجذور التنموية المتمثلة في البطالة، والفقر، ونزيف الأدمغة، وغياب الاستقرار السياسي في دول الجنوب. وتكشف الدراسة من خلال تتبع الإحصائي لواقع دولة عبور محورية مثل ليبيا ، عن تنامي ملحوظ في مؤشرات التدفق؛ حيث ارتفع إجمالي عدد المهاجرين إلى 706,062 مهاجرًا يتوزعون على كامل البلديات بنسبة 100%، مدفوعين بانخفاض متوسط تكلفة الرحلة بقيمة 133 دولارًا خلال ستة أشهر. وفي المقابل، يبرز الدور التوازني الحرج لتحويلات المغتربين في اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)؛ حيث تصدرت مصر القائمة بقيمة 19.7 مليار دولار، يليها لبنان بقيمة 7.2 مليار دولار محققًا الأثر الأعظم مقارنة بناتجه المحلي، ثم المغرب بقيمة 6.4 مليار دولار، فضلاً عن كونها شريان حياة إنساني في دول النزاعات كاليمن (3.4 مليار دولار) وسوريا (1.6 مليار دولار). وتخلص الدراسة إلى أن هذه التدفقات المالية، رغم دورها في دعم الحساب الجاري، تعكس اعتمادية ريعية تكشف عجز الهياكل الإنتاجية المحلية. وبناءً عليه، توصي الورقة بضرورة الانتقال إلى مقاربة تنموية تشاركية دولية تدعم المشاريع الاستثمارية في دول المنشأ، وتكثيف التنسيق الإقليمي لضبط الحدود، مع ترشيد سياسات الدعم في دول العبور للحد من جاذبية الاستقرار غير القانوني وتوجيه الفوائض لتأمين المنافذ الوطنية.

تاريخ القبول: 2026/09/15

تاريخ الإستقبال: 2026/09/04

DOI: <https://doi.org/10.64943/jkc.2026.040313>

المقدمة

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية إحدى القضايا التي تحظى باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، ويلاحظ تعدد الدوافع المؤدية إلى هذه الظاهرة من خلال التباين الكبير بين البلدان المستقبلية للمهاجرين والبلدان المصدرة للمهاجرين التي تشهد غالبًا افتقارًا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلية للمهاجرين، بالإضافة إلى انعدام حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والثقافية، وانعدام العدالة في التوزيع والحريات والديمقراطية، فظاهرة الهجرة غير الشرعية لها انعكاساتها على قضايا الأمن والاستقرار، وبالتالي فإن دراسة وتحليل مشكلة الهجرة من دول الجنوب المتخلف إلى دول الشمال المتقدم والتي تعد مشكلة وظاهرة عالمية وليست إقليمية أو محلية، والتي لا يمكن دراستها بكل أبعادها وتعقيداتها بالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب، فمن خلال هذا البحث نحاول تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتوضيح آثارها (1).

المشكلة البحثية

ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت من القضايا التي تثير القلق في المجتمع الدولي، وفيما يحمله المهاجرون من مشاكل وأعباء اقتصادية، الأمر الذي يؤثر على الدول المستقبلية والمصدرة لهم، حيث إن النظر في الهجرة غير الشرعية من جانب دول الشمال أصبح مربوطاً بقضايا أخرى مثل: الفقر وانعدام الموارد، وتبرز ليبيا بوصفها إحدى أهم دول العبور في منطقة شمال إفريقيا نحو أوروبا، حيث تواجه ليبيا تحديات اقتصادية وأمنية ناتجة عن تدفقات المهاجرين غير النظاميين، الأمر الذي يثير تساؤلات حول حجم وتأثير هذه الظاهرة على الاقتصاد الليبي ومدى كفاءة المقاربة الأمنية المقارنة مع المقاربة التنموية في التعامل معها فمن خلال ذلك توجد بعض التساؤلات التالية:

إلى أي مدى يمكن للموازنة بين المقاربة الأمنية والمقاربة التنموية المشتركة أن تسهم في الحد من الآثار الاقتصادية السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المصدر والعبور؟

سؤال فرعي:

ما طبيعة الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الليبي في ظل هيمنة المقاربة الأمنية مقارنة بالمقاربة التنموية؟

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في مدى تأثير هذه الظاهرة على العلاقات بين الدول التي لها علاقة بالهجرة غير الشرعية ولما لها من أهمية في هذه الفترة التي تشهد فيها ازدياد معدلات الهجرة وفقاً للتقارير الدولية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1. التعرف على أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية.
2. التعرف على الدول المصدرة ودول العبور والدول المستقبلية.
3. توضيح الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية.
4. اقتراح سياسات كفيلة بمعالجة ملف الهجرة.

فرضية البحث

يؤدي التحول من المقاربة الأمنية الصرفة إلى مقاربة تنموية مشتركة إلى رفع كفاءة دول المصدر والعبور في تحييد التداعيات الاقتصادية السلبية للهجرة غير الشرعية

مصادر البحث

تتكون من مصادر أساسية من تقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومصادر إضافية من الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت الهجرة غير الشرعية من حيث الأسباب، والآثار، وآليات المكافة.

الدراسات السابقة

دراسة "ليام باتيوزي Assessing Change in the European Union's Approach to Migration: دراسة" توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية تربط الهجرة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث

شرحت الدراسة أهمية الدور الذي تقوم به الهجرة في مجال التنمية بالنسبة للدول المصدرة للمهاجرين عن طريق الأموال التي يتم تحويلها إلى بلدانهم الأصلية، والتي يتم استثمارها في الحصول على الرعاية الصحية، وتعليم الأبناء في المدارس، والقدرة على القيام ببعض المشاريع الاقتصادية الصغيرة التي تساعد في خلق فرص عمل للأفراد، وبناء اقتصاد الدولة بصفة عامة، فالتحويلات المالية تعتبر مصدراً للاستقرار والتجانس الاجتماعي في الدول المصدرة للهجرة؛ كما تساعد على تحريك عجلة التنمية في الدول المستقبلية للمهاجرين؛ من خلال دراسة واقع العرض والطلب في دول الاتحاد الأوروبي، واستقبال مهاجرين مؤهلين من الناحية العلمية والمهنية والاجتماعية والاقتصادية، لسد النقص في العمالة والمساهمة في دفع وتحريك عجلة التنمية بالشكل المطلوب.

دراسة الدكتور عمار بوحوش (1974): دراسة تحليلية على عينة قوامها 118 عاملاً مهاجراً بفرنسا، وعالج الباحث في هذه الدراسة وضعية العمال الجزائريين المغتربين في فرنسا وذلك بالتعرض إلى طبيعة المشاكل التي تواجه العمال وظروف معيشتهم، وقدم الباحث عرضاً مفصلاً في علاقة المهاجرين بوطنهم وظروف إقامتهم بفرنسا، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها:

- أن الطبقة الجزائرية العاملة بفرنسا تقوم بأعمال مفيدة لفرنسا بالدرجة الأولى ومفيدة أيضاً لعائلات العمال المقيمة سواء بالجزائر أو فرنسا، وكذلك تقوم بأعمال مفيدة للجزائر.
- أن المهاجرين يساهمون في تحقيق الضغط السكاني بالجزائر، إذن معدل الأسرة المتزوجين لا يتجاوز 2 أو 3 أطفال، في حين أن معدل الأسرة بالجزائر يتراوح بين 6 أو 8 أطفال.
- أن الشعب الفرنسي يحتقر العمال بصفة عامة بينما نجد السلطات الفرنسية الرسمية لا تظهر أي احتقار ولكن المسؤولين الفرنسيين يتجاهلون قضايا العمال ولا يبالون بمصيرهم وحالتهم الصحية والسكنية.
- أن الجزائريين يتعرضون لمضايقات من المعمرين الفرنسيين السابقين بالجزائر وذلك انتقاماً من الشعب الجزائري الذي وضع حداً لمغامراتهم ونهبهم لخيرات الجزائر.
- أن 55% من المجيبين قد التحقوا بفرنسا قبل حصول الجزائر على استقلالها في عام 1962، وأن هناك العديد من العمال الذين تحتم عليهم البقاء في فرنسا لأن هذه الأخيرة قد استعانت بهم في الشدائد وخاصة في الوقت الذي كانت فيه فرنسا في حاجة إلى مساعدتهم في إعادة أبنائها إلى الجزائر قبل بلوغهم سن التقاعد والحصول على رواتب الشيخوخة التي يستحقونها.

دراسة أسامة نوادري 2015/2014 ميلادي: تحت عنوان "السياسة العامة الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية"، هدفت الدراسة إلى توضيح ودراسة السياسة العامة التي تتبعها الدول الأوروبية لمكافحة الهجرة التي تتم بصورة بعيدة عن الشرعية؛ حيث بينت الدراسة بأن الهجرة بكل تأثيرها، وباختلاف مسمياتها هي ظاهرة عابرة للحدود تشكل تهديداً أمنياً لدول الاتحاد الأوروبي بسبب تدهور الأمن وتزايد حالة عدم الاستقرار في دول جنوب البحر المتوسط، وهو ما أثر على قدرة وفاعلية الإجراءات والسياسات المتبعة من قبل الدول الأوروبية لاحتواء هذه الظاهرة التي لم تكن مواكبة للتطور والتغير، وترى الدراسة بأن الدول الأوروبية لجأت إلى اتخاذ الإجراءات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية عن طريق مجموعة من الوسائل الردعية، وهو ما سبب لها تحديات كثيرة أهمها التحدي الإنساني، وبالتالي التأثير على مسار التعاون الأوروبي المشترك فيما يتعلق بالنواحي الأمنية بين الدول المرسل والمستقبل للمهاجرين غير الشرعيين.

التعقيب على الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسات السابقة من حيث تناولها لموضوع الهجرة غير الشرعية باعتبارها تشكل تهديداً خطيراً على دول المصدر، ودول العبور، ودول الاستقبال بشكل يؤثر وينعكس على سياسات الدول بسبب فقدان القوة البشرية لبلدان المصدر بالهجرة أو الموت وعدم الاستقرار وتوتر العلاقات السياسية بين دول العبور ودول المصدر ودول الاستقبال، وتحمل التكاليف الأمنية الباهظة من خلال دراسة الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية.

منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم وصف الظاهرة محل الدراسة وبيان العلاقات بين مكوناتها، وكما اعتمد إلى جانب ذلك على عرض البيانات والإحصاءات الخاصة بالهجرة.

حدود البحث

- **الحدود المكانية:** قارة إفريقيا والتمثلة في الدول المصدرة، وقارة أوروبا والتمثلة في الدول المستقبلية للهجرات غير الشرعية، والدول المغاربية باعتبارها دول العبور وبالأخص ليبيا.
- **الحدود الزمنية:** تقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.
- **مفهوم الهجرة غير الشرعية / أشكالها / أنواعها.**

- **الهجرة:** هي حركة سكانية يتم فيها انتقال الأفراد والجماعات من موطنهم الأصلي إلى وطن جديد يختارونه وذلك لأسباب عديدة ربما تسمح بها ظروف الدول المستقبلية، وبما يخدم الأوضاع الاقتصادية لكل من دول المهجر ودول المنشأ.
- **الهجرة الشرعية:** هي عبور الحدود للوصول إلى ضفة أخرى خارج الحدود الوطنية وهي الحالات التي تتم فيها الهجرة بموافقة السلطات المختصة في كل من الدولتين ويتم ذلك عن طريق الدخول من الأماكن المحددة سواء كان جواً أو بحراً أو براً لإقليم الدولة حيث تشترط معظم الدول لدخول أراضيها أو الخروج منها وجود جواز سفر ساري المفعول أو وثيقة سفر تقوم مقام جواز السفر.
- **الهجرة غير الشرعية:** التدبير للدخول والخروج غير القانوني من وإلى إقليم أي دولة من قبل أفراد أو مجموعة من الأشخاص من غير الأماكن المحددة ودون التقيد بالضوابط والشروط الشرعية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد (2).

أشكال الدول المتداخلة في الظاهرة:

- **دول تصدير (المصدر):** وهي الدول التي تعرف واقعاً سياسياً، اقتصادياً واجتماعياً معيناً مما يدفع بالعديد من مواطنيها إلى الهجرة غير الشرعية، مثل: إفريقيا ودول العالم الثالث.
- **دول عبور:** وهي المحطة التي تكون في بعض الأحيان ضرورية للوصول إلى الدول المستقبلية، وقد تشكل هذه المحطة قاعدة خلفية يتم فيها حشد المزيد من الاستعدادات للوصول للبلد المستقبل.
- **دول الاستقبال (المستهدفة):** وهي الدول التي تشكل بالنسبة للمهاجر غير الشرعي محطة الوصول والاستقرار بما تمنحه حسب معتقده من فرص غير موجودة في وطنه.

أنواع الهجرات:

- **الهجرة الدائمة:** وهي الانتقال من دولة إلى أخرى بهدف الإقامة والكسب إلى الأبد، مثل هجرة الأوروبيين إلى أستراليا والأمريكيين.
- **الهجرة المؤقتة:** وهي الانتقال من دولة إلى أخرى بهدف الإقامة والكسب بشكل مؤقت، مثل هجرة العمال العرب إلى دول مجلس التعاون الخليجي.
- **الهجرة غير الشرعية:** وهي دخول المهاجرين إلى دولة ما دون وجود أوراق ثبوتية أو تأشيرات وتصاريح دخول مسبقة أو لاحقة.
- **الاتجار بالبشر:** وهي غواية الأفراد سواء كانوا رجالاً أم نساءً أم أطفالاً وتسهيل انتقالهم إلى دولة أخرى بهدف تشغيلهم في أنشطة غير شرعية مثل تجارة الأعضاء أو المخدرات أو البغاء ويطلق عليها العمالة السائبة Free Visa وهي عملية استقدام أو استيراد عشرة عمال من الخارج سواء كانت بحاجة لخدماتهم أم للارتزاق من خلالها (3).

- **الهجرة القسرية (اللاجئون والنازحون)** وهي وفقاً لاتفاقية 1951 للأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، فاللاجئ هو الشخص الذي ينتقل من دولة إلى خارج الدولة التي يحمل جنسيتها بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسه أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية.
- **من أبرز أنواع هجرة العمالة (هجرة الكفاءات)** وتعني انتقال الأفراد عالية التأهيل وعادة خريجي التعليم العالي وما فوقه من بلد لآخر بهدف العمل والإقامة الدائمة، أو تعني نزوح حملة الشهادات الجامعية العلمية والتقنية والفنية كالأطباء والعلماء والمهندسين وغيرهم من الخبرات والكفاءات العلمية ذات المهارات والتأهيلات المرموقة في دولهم الأصلية إلى دول أخرى وتسمى أيضاً بنزيف الأدمغة التي تعتبر ثروة مشتركة بين البلد الأصل والدولة المستقبلية في عالم أصبح فيه اقتصاد المعرفة يشكل رافعة للتنمية، فالمهارات الفنية والمهنية المكتسبة في بلاد المهجر والإمكانية المهمة للتنمية في منطقة شمال إفريقيا والإمكانات المستقبلية لخلق أنشطة جديدة مولدة لفرص العمل تمثل أوراقاً رابحة تستحق الاهتمام.

دوافع وأسباب الهجرة غير الشرعية/ دوافع وأسباب الهجرة

عوامل وأسباب متعددة يتصدرها العامل الاقتصادي، وتخضع شأنها شأن ظاهرة الهجرة بشكل عام لعوامل الطرد ولعوامل الجذب، فالبيئات الفقيرة التي لا تتوفر فيها سبل العيش الكريم، تعتبر وتشكل عوامل طرد والبيئات الغنية نسبياً والتي تتوفر فيها سبل الحياة الكريمة وفرص العمل تشكل عوامل جذب للمهاجرين غير الشرعيين، وفيما يلي نستعرض أهم الأسباب المادية للهجرة غير الشرعية:

- **البطالة حيث** تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية.
- **الفقر** حيث لا يمكن تحديد مستوى معيشة الأفراد فقط من خلال مداخيلهم، والمهم بالنسبة لتحليل الفقر هو قدرة الفرد أو الأسرة على تلبية عدد من الحاجيات الحيوية، كالغذية والسكن والصحة. إن المداخل المتوفرة ليست بالضرورة مؤشراً جيداً، لأن ذلك يتوقف على أسعار المنتجات الأساسية والعادات الغذائية المرتبطة بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية، ويؤدي عجز الأسرة على تلبية متطلباتها الإنسانية إلى تفككها وانهيار مستوى معيشتها، مما يؤدي إلى انحراف أفرادها والاتجاه إلى السرقة أو الانضمام لعصابات الجريمة والسرقة، ويصاحب ذلك أيضاً مظاهر اجتماعية مرضية مثل التسول وعمالة الأطفال، فيعيش المجتمع حالة من الانهيار الاجتماعي والارتباك والفوضى، بحيث يصبح هم الإنسان تدبير لقمة العيش بأي طريقة مشروعة أو غير مشروعة فذلك ليس المهم، إنما المهم هو البقاء على قيد الحياة. وقد حدد البنك العالمي نسبة 50 دولاراً شهرياً كأدنى حد للدخل، فما دون ذلك يعد صاحبه فقيراً، وبناءً على هذه النسبة فربع سكان العالم يدخل ضمن هذه الفئة، كما أن نصيب حوالي 20% من سكان العالم لا يستفيدون إلا من 1% من تبادلات التجارة العالمية التي تسيطر عليها الدول المصنعة، في حين لا تستفيد القارة الإفريقية بكاملها إلا من 2% إلى 5% من النشاط العالمي التجاري.
- **الأسباب النفسية فقد** يكون عالم الاجتماع ابن خلدون صادقاً فيما ذكره من أن "المغلوب مولع أبداً بالافتداء بالغالب في شعاره، وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده"، إنها بالفعل ضريبة جديدة من ضرائب التبعية التي تغرق فيها بلدان الجنوب، فالانبهار بدنيا الآخر وطريقة عيشه والرغبة في محاكاته في سياق الاغتراب والبحث عن الذات المفقودة والهوية المجرأة التي ترفض البلد الأصلي، وتأمل في تحقيق هوية البلد الأوروبي المستقبل، كلها تجعل الشباب يضحون بأرواحهم ويغامرون بها بين أمواج المتوسط، فالذين تُكتب لهم النجاة يهرعون إلى التخلص من أوراق هوياتهم لاكتساب هوية جديدة، أما الذين استحالت عليهم الوصول فلن يكون مصيرهم سوى مقابر بحرية تنتسج للمئات بل للآلاف (4).

أسباب ودوافع أخرى للهجرة غير الشرعية :

1. انعدام الاستقرار السياسي وغياب الديمقراطية وتزايد القمع وانتهاكات حقوق الإنسان المدنية
2. انخفاض المستوى المعيشي والدخل
3. انعدام توازن النظام التعليمي وفقدان الارتباط بين أنظمة التعليم ومشاريع التنمية الوطنية
4. عدم الاهتمام بالعلم والعلماء وانخفاض الإنفاق على البحث والتطوير

5. عدم الثقة لبعض الدول بأصحاب الاختراعات والأفكار غير التقليدية
6. عوامل الجذب التي تهيوها الدول الرأسمالية لهجرة العقول وتقديم الخدمات والامتيازات كافة
7. فشل عملية التنمية وانتشار الفساد الإداري والبطالة
8. التمييز العنصري الذي تتعرض له بعض شرائح المجتمعات بسبب عرقه أو دينه أو جنسه أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية
9. صعوبة الإجراءات القانونية للحصول على فيزا للعمل تؤدي إلى زيادة ظاهرة الهجرة غير الشرعية
10. ضعف الإجراءات الأمنية لضبط الحدود يعزز استمرار ظاهرة الهجرة غير الشرعية (5).

أثر الهجرة غير الشرعية على اقتصاديات الدول

الآثار الاقتصادية للهجرة على الدول المستقبلية والمصدرة كما هو معروف أن كل ظاهرة حركية حية لا بد أن تصاحبها آثار سواء كانت تلك الآثار مباشرة أم غير مباشرة، وبما أن الهجرة ظاهرة تفاعلية فلا بد أن تصاحبها آثاراً سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية، لذا يمكن التركيز على الآثار الاقتصادية للهجرة، يمكن تقسيم الآثار الاقتصادية للهجرة إلى أثرين (سليبي وإيجابي):

الآثار السلبية للهجرة من أهمها:

1. التحويلات المالية للعمالة المهاجرة: تعاني الدول من كبر حجم التحويلات المالية السنوية إلى الخارج من قبل العمالة المهاجرة إليها منذ سبعينات القرن الماضي ولحد الآن، فلم تنجح الإجراءات والتدابير التي اتخذتها معظم الدول للحيلولة دون تفاقم الظاهرة التي تمثل حالة من تسرب العملات الأجنبية إلى الخارج، فضلاً عن أنها تشكل ضغطاً مستمراً على ميزان المدفوعات وخاصة الحساب الجاري، إذ إن التحويلات المالية للعاملين ترتبط بعلاقة طردية وبصورة مباشرة بظاهرة العجز في العمالة في الدول وتزايد العمالة المهاجرة، فضلاً عن ارتباطها بالتعليم وهياكل الأجور في كل من الدول المرسل والمستقبل للعمالة، ومن ثم فإن حجم التحويلات لا يرتبط فقط بحجم القوى العاملة المهاجرة، بل الأهم من ذلك يرتبط بمستوى ونوع المهاجرين ومستوى الأجور في الدول المستقبلية، إذ يرى الأفراد الذين يسعون إلى الهجرة أن التعليم يُعد استثماراً لتحقيق الهجرة في المستقبل في جميع أنحاء العالم.
2. تشويه سوق العمل وارتفاع معدل البطالة: ولما كانت معظم الدول المستقبلية مستوعبة لتشغيل الأعداد المتزايدة من القوى العاملة منذ سبعينات القرن الماضي وحتى نهاية التسعينات منه، فقد أولت الاهتمام بزيادة التوظيف في القطاع العام واتباع سياسة حرية الأجور، مما ترتب على ذلك زيادة في الأجور الحقيقية في القطاع العام، ومن ثم انخفاض معدلات البطالة، والواقع أن هذا التدخل الحكومي والإفراط في عملية التنظيم لسوق العمل عموماً، فضلاً عن ضعف الالتزام بتطبيق القوانين قد عزز كل ذلك من ثنائية سوق العمل وانقسامه إلى سوق القطاع العام وسوق القطاع الخاص.
3. الضغط على الموازنة العامة: بعد ارتفاع نسبة التحويلات المالية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من أهم مصادر الضغط على الموازنة العامة في الدولة، فضلاً عما يزيده من الأعباء المالية على الخدمات العامة التي تتحملها الميزانية الحكومية مثل الأمن والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، وزيادة الضغط على السلع والخدمات المنتجة محلياً واستخدام المرافق العامة والإفادة من الدعم المقدم، ومن ثم التأثير على حجم الاستثمار من خلال الفوائض الإنتاجية المتمثلة بالتحويلات الرأسمالية، فضلاً عن تأثيرها على ميزان المدفوعات من خلال اختلال حسابات رأس المال من جهة، واختلال الميزان التجاري من خلال ارتفاع نسبة الاستيرادات الكلية في التجارة الخارجية نتيجة ارتفاع الميل الحدي للاستيراد الناتج بالأساس من ارتباط استهلاك المهاجرين بأنماط استهلاكية معينة لا يمكن تغييرها بسهولة من جهة أخرى.

الآثار الإيجابية للهجرة: ويمكن إيجازها في الآتي:

1. هجرة الكفاءات العلمية إلى الدول سيتبعها كثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل الأكثر من ذلك قد تهاجر كثير من الشركات بسبب هجرة الأيدي العاملة المتخصصة في ظل أجور معتدلة نسبياً مقارنةً بالأجور في دولهم الأصلية، ومن ثم فإن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مرحلة لاحقة يؤدي إلى خفض نسبة العمل إلى رأس المال في الدول مسبباً خفض الأجور خصوصاً لهجرة العمالة غير الماهرة، وهذه من نتائج العولمة بأن التخصيص الأمثل للموارد وحرية حركتها سوف يجعل رأس المال يتجه أكثر حيث العمالة الماهرة وليس العكس.
2. سد النقص الكبير في حجم العمالة الوطنية في الدول المستهدفة.
3. تنشيط عملية النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الفعال، إذ إن حجم الهجرة إلى الدول تمثل طلباً فعالاً.
4. إن التحويلات المالية الكبيرة الناتجة عن هجرة العمالة في الدول تساهم في التخفيف من ارتفاع سعر الصرف الاسمي.

تلخيص للفوائد والآثار السلبية المحتملة للهجرة غير الشرعية على اقتصاديات الدول:

1. أجور أقل للعمال المحليين فقد يكون المهاجرون غير الشرعيين مستعدين للعمل بأجور أقل من العمال المحليين، مما قد يؤدي إلى ضغط هبوطي على الأجور في بعض الصناعات، ويمكن أن يكون هذا مفيداً بشكل خاص لأصحاب العمل الذين قد يكونون قادرين على خفض تكاليف العمالة الخاصة بهم.
2. زيادة المنافسة على الوظائف حيث يتنافس المهاجرون غير الشرعيين مع العمال المحليين على أنواع معينة من الوظائف، لا سيما الوظائف التي تتطلب مهارات منخفضة، ويمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة المنافسة على هذه الأنواع من الوظائف ويجعل من الصعب على العمال المحليين العثور على عمل.
3. الضغط على الخدمات العامة، لا يدفع المهاجرون غير الشرعيين الضرائب وقد يستخدمون الخدمات العامة مثل المدارس والمستشفيات والخدمات الاجتماعية، هذا يمكن أن يجهد موارد هذه الخدمات ويقلل من التمويل المتاح لها.
4. من الفوائد الاقتصادية قد يساهم المهاجرون غير الشرعيين أيضاً في الاقتصاد من خلال العمل ودفع الضرائب (حتى لو فعلوا ذلك بشكل غير قانوني)، وعن طريق استهلاك السلع والخدمات، وقد يخلقون أيضاً وظائف بشكل غير مباشر عن طريق بدء الأعمال التجارية أو العمل في الصناعات التي تعتمد على عملهم.
5. انخفاض تكاليف السلع والخدمات فقد يكون المهاجرون غير الشرعيين مستعدين للعمل بأجور أقل من العمال المحليين، مما قد يساعد في خفض تكلفة السلع والخدمات في البلاد، ويمكن أن يكون هذا مفيداً بشكل خاص لأصحاب العمل والمستهلكين في الصناعات التي تعتمد على العمالة منخفضة الأجر مثل الزراعة والبناء والضيافة.
6. زيادة النشاط الاقتصادي حيث يساهم المهاجرون غير الشرعيين أيضاً في الاقتصاد من خلال العمل ودفع الضرائب (حتى لو فعلوا ذلك بشكل غير قانوني)، وعن طريق استهلاك السلع والخدمات، وقد يخلقون أيضاً وظائف بشكل غير مباشر عن طريق بدء الأعمال التجارية أو العمل في الصناعات التي تعتمد على عملهم.
7. نقص العمالة في بعض الحالات، يمكن أن تساعد الهجرة غير الشرعية في معالجة نقص العمالة في صناعات أو مناطق معينة. على سبيل المثال، إذا كان هناك نقص في العمال في القطاع الزراعي، فقد يكون المهاجرون غير الشرعيين مستعدين لملاء هذه الوظائف. من المرجح أن يكون تأثير الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد مختلطاً، وسيعتمد التأثير الصافي على السياق المحدد وتوازن هذه العوامل المختلفة (6).

جدول رقم 1

يوضح اعداد المهاجرين وفقاً لتقرير منظمة الهجرة الدولية:

تبلغ قيمة التحويلات المالية على مستوى العالم في عام 2019 من قبل المهاجرين والشتات 717 بليون دولار	المهاجرون الدوليون في العالم عام 2020م 281 مليون
العمال المهاجرين 164 مليون	نسبة المهاجرين من سكان العالم 3.6%

• من إعداد الباحث بناءً على تقرير منظمة الهجرة الدولية لعام 2023.

بلغ النمو في عدد المهاجرين الدوليين على امتداد العقدين الماضيين معدلات عالية جداً، حيث بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون خارج بلدانهم الأصلية 281 مليون شخص في عام 2020 بعد أن كان 173 مليوناً في عام 2000 و 221 مليوناً في عام 2010 ويمثل المهاجرون الدوليون حالياً حوالي 3.6% من سكان العالم.

أظهر التقرير أن ثلثي جميع المهاجرين الدوليين يعيشون في 20 دولة فقط، وظلت الولايات المتحدة الأميركية الوجهة الأكبر، مستضيفة 51 مليون مهاجر دولي في عام 2020، أي ما يعادل 18% من الإجمالي العالمي فيما استضافت ألمانيا ثاني أكبر عدد من المهاجرين، بحوالي 16 مليوناً، تليها المملكة العربية السعودية (13 مليوناً) والاتحاد الروسي (12 مليوناً) والمملكة المتحدة (9 ملايين) ومن ناحية أخرى معظم لاجئي العالم يعيشون في دول منخفضة ومتوسطة الدخل التي استضافت 80% من لاجئي العالم في عام 2020.

وللهجرة تأثيرات كبيرة على الناس والأماكن ويمكن للهجرة المدارة بشكل جيد أن تساهم في التنمية الشاملة والمستدامة في كل من البلدان الأصلية وبلدان المقصد إذ يساهم المغتربون في تنمية بلدانهم الأصلية من خلال تشجيع الاستثمار الخارجي والتجارة والوصول للتكنولوجيا والإدماج المالي، وصل إلى الأراضي الأوروبية عام 2019 أكثر من 120 ألف طالب لجوء، معظمهم عن طريق البحر، ركب 14500 مهاجراً البحر من ليبيا وتونس في 2019، بينما كان الرقم 24815 في 2018. (8)

حركة الهجرة في ليبيا:

وعلى الرغم من شح البيانات الإحصائية الرسمية وحالة عدم اليقين الرقمي التي تكتنف ملف الهجرة في دولة العيور (ليبيا)، إلا أن الأثر الاقتصادي الهيكلي يبدو جلياً على متغيرات الاقتصاد الكلي؛ حيث يتسبب نمط الاستهلاك اليومي للكتل البشرية المهاجرة في استنزاف غير مباشر لسياسات الدعم السلعي والمحروقات الممولة من الموازنة العامة. كما أن لجوء العمالة الوافدة إلى تحويل مدخراتها عبر الأسواق النقدية غير الرسمية يخلق ضغطاً مزمناً وطلباً مستمراً على النقد الأجنبي بالموازاة مع قنوات الدولة، مما يضعف من القوة الشرائية للدينار الليبي، فضلاً عن ذلك، تؤدي هذه التدفقات إلى تشويه هيكل الأجور وسوق العمل المحلي عبر تنامي القطاع غير المنظم، مما يرفع من تكلفة الفرصة البديلة للموارد الوطنية التي توجه لإدارة الأزمة أمنياً بدلاً من استثمارها تنموياً.

جدول رقم 2

مقارنة بين تقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حول ليبيا رقم 43 لعام 2022 م والتقرير رقم 46 لعام 2023:

البيان	تقرير رقم 43	تقرير رقم 46	الفارق
مهاجر	677,974	706,062	+ 28,088
تكلفة الرحلة (متوسط)	919 دولار	786 دولار	- 133 دولار
تحويلات المهاجرين	47%	46%	- 1%

• من إعداد الباحث بناءً على تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حول ليبيا رقم 43 لعام 2022 م والتقرير رقم 46 لعام 2023.

جدول رقم 3

يوضح التوزيع الجغرافي للمهاجرين في ليبيا :

البيان	تقرير رقم 43	تقرير رقم 46	الفارق
غرب	55%	53%	2% -
شرق	33%	34%	1% -
جنوب	12%	13%	1% +

- من إعداد الباحث بناءً على تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حول ليبيا رقم 43 لعام 2022 و التقرير رقم 46 لعام 2023.

جدول رقم 4

يوضح أبرز خمس جنسيات مهاجرة في ليبيا:

البيان	تقرير رقم 43	تقرير رقم 46
نيجر	24%	24%
مصر	21%	23%
السودان	19%	19%
تشاد	13%	12%
نيجيريا	4%	4%

- من إعداد الباحث بناءً على تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حول ليبيا رقم 43 لعام 2022 و التقرير رقم 46 لعام 2023.

جدول رقم 5

يوضح تواجد المهاجرين في ليبيا :

البيان	تقرير رقم 43	تقرير رقم 46	ملاحظة
محلة	639	641	من أصل 667 محلة
بلدية	100	100	من أصل 100 بلدية

- من إعداد الباحث بناءً على تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حول ليبيا رقم 43 لعام 2022 و التقرير رقم 46 لعام 2023.

جدول رقم 6

يوضح المقابلات التي أجريت بخصوص الهجرة في ليبيا:

البيان	تقرير رقم 43	تقرير رقم 46
مقابلة مع المزدودين الرئيسيين	1,993	2,205
مقابلة مع المهاجرين (دراسة رصد تدفق)	4,790	6,337

- من إعداد الباحث بناءً على تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حول ليبيا رقم 43 لعام 2022 و التقرير رقم 46 لعام 2023.

تُظهر القراءة التحليلية المقارنة للجدول (من الجدول رقم 2 إلى الجدول رقم 6) تحولاً ديناميكياً ملحوظاً في مؤشرات الهجرة بين عامي 2022م و 2023م. فعلى الصعيد الديموغرافي والاقتصادي العام، يشير (الجدول رقم 2) إلى زيادة مطردة في أعداد المهاجرين بفارق إيجابي بلغ 28,088 مهاجراً، حيث ارتفع العدد من 677,974 إلى 706,062 مهاجراً. وتزامنت هذه الزيادة العددية مع انخفاض في متوسط تكلفة الرحلة بمقدار 133 دولاراً (مراجعة من 919 دولاراً إلى 786 دولاراً)، وهو ما قد يُفسر اقتصادياً بزيادة كفاءة شبكات التهريب أو فتح مسارات أقل تكلفة، يقابله تراجع طفيف بنسبة 1% في تحويلات المهاجرين؛ مما يعكس ضغوطاً اقتصادية محتملة على المهاجرين داخل البيئة المضيفة أو المستضيفة.

وارتباطاً بهذه الحركة العددية، حيث يكشف (الجدول رقم 3) عن طبيعة التوزيع الجغرافي لهؤلاء المهاجرين داخل الأقاليم الليبية، حيث يستقطب الغرب الليبي الكتلة الأكبر برغم تراجع الطيف بنسبة 2% (من 55% إلى 53%)، في حين شهد الشرق الليبي والجنوب نمواً طفيفاً بمقدار 1% لكل منهما، ليصل الشرق إلى 34% والجنوب

إلى 13%. هذا الاستقرار النسبي في التوزيع يعكس بقاء المنطقة الغربية كم منطقة جذب رئيسية نظراً لتركز الأنشطة الاقتصادية وقربها من مسارات العبور البحرية وضعف أجهزة الدولة.

وعند تفكيك البنية الديموغرافية لشرائح المهاجرين وفقاً للجنسيات في (الجدول رقم 4)، نجد ثباتاً في التراتبية الهيكلية لأبرز خمس جنسيات مهاجرة؛ إذ تصدرت النيجر القائمة بنسبة مستقرة بلغت 24% في كلا التقريرين، تليها مصر التي شهدت صعوداً من 21% إلى 23%، ثم السودان بنسبة ثابتة عند 19%، وتشاد بتراجع طفيف من 13% إلى 12%، وأخيراً نيجيريا بنسبة مستقرة عند 4%. هذا التوزيع يؤكد الارتباط الوثيق بين عامل الجوار الجغرافي والأزمات الإقليمية المحيطة بليبيا كمحركات أساسية لتدفقات الهجرة.

أما على مستوى الانتشار الجغرافي والإداري داخل الدولة، يوضح (الجدول رقم 5) أن المهاجرين يتواجدون بشكل شامل ومكثف في كامل الهيكل الإداري الليبي؛ حيث ثبت تواجد المستجوبين في 100 بلدية (من أصل 100 بلدية) في كلا العامين، مع تسجيل زيادة طفيفة في عدد المحلات المستهدفة من 639 إلى 641 محلة (من أصل 667 محلة). هذا الانتشار الأفقي الواسع يعكس تغلغل العمالة المهاجرة في مختلف المجتمعات المحلية الليبية وعدم حصرها في نطاقات معزولة.

وأخيراً، يبرز (الجدول رقم 6) المجهود الميداني والمنهجي المبذول لجمع هذه البيانات وتوثيقها؛ إذ يُظهر نمواً كبيراً في حجم العينة الميدانية ومجتمع الدراسة. فقد ارتفعت المقابلات المباشرة مع المزودين الرئيسيين من 1,993 إلى 2,205 مقابلة، كما قفزت المقابلات المباشرة مع المهاجرين (ضمن دراسة رصد التدفق) من 4,790 إلى 6,337 مقابلة. إن هذا التوسع المنهجي في أدوات جمع البيانات يمنح النتائج الواردة في التقارير المذكورة درجة أعلى من الموثوقية العلمية، ويؤكد اتساع نطاق التغطية البحثية للمفوضية السامية لفهم التحولات العميقة لظاهرة الهجرة في سياقها الليبي المعاصر.

جدول رقم 7

يوضح عدد مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذين يعيشون في الخارج:

الدولة	اعداد المهاجرين في عام 2015
فلسطين	1,810,315
المغرب	1,587,234
العراق	1,501,477
مصر	1,320,273
الجزائر	905,365
ايران	629,524
سوريا	615,517
لبنان	505,729
تونس	453,522
الأردن	311,562
السعودية	106,451
الكويت	80,563
الامارات	78,979
ليبيا	74,803
عمان	12,489
قطر	12,107

• من إعداد الباحث بناءً على قاعدة بيانات شعبة السكان بالأمم المتحدة.

تتوزع معدلات الهجرة في المنطقة لعام 2015 بنويًا بين ثلاثة نطاقات رئيسية؛ حيث تصدر الفئة المليونية الكبرى كل من فلسطين (1,810,315) لتجسد تراكم اللجوء القسري المستمر، تليها المغرب (1,587,234) المرتبطة تاريخيًا بهجرات العمل نحو أوروبا، ثم العراق (1,501,477) نتيجة الأزمات الأمنية المتلاحقة، وتأتي مصر رابعة (1,320,273) كأكبر كتلة ديموغرافية تعتمد على تصدير العمالة، وفي النطاق المتوسط، تصدر الجزائر بـ 905,365 مهاجرًا، يليه تقارب بين إيران (629,524) وسوريا (615,517)، حيث يمثل الرقم السوري مؤشرًا أوليًا لبداية طفرة اللجوء الناجمة عن الصراع المسلح، ثم تأتي لبنان (505,729)، تونس (453,522)، والأردن (311,562) بنسب متقاربة تعكس مزيجًا من الهجرات الاقتصادية والاعتراضية المزمّنة، وعلى النقيض تمامًا، ينخفض حجم الهجرة حادًا في النطاق الأدنى مدفوعًا بالاستقرار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي؛ حيث سجلت السعودية 106,451 مهاجرًا، تليها الكويت (80,563) والإمارات (78,979)، بينما سجلت ليبيا 74,803 مهاجرين، لتتذيل القائمة كل من عمان (12,489) وقطر (12,107) كأقل الدول طردًا للسكان، مما يؤكد أكاديميًا أن حركة الهجرة في المنطقة انقسمت بين دوافع اضطرارية قسرية، وأخرى اقتصادية طوعية، في مقابل بيانات خليجية جاذبة تنعدم فيها أسباب المغادرة الدائمة.

جدول رقم 8

يوضح بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط التي تعتمد على التحويلات:

الدولة	القيمة بالدولار
مصر	19.7
لبنان	7.2
المغرب	6.4
الأردن	3.8
اليمن	3.4
تونس	2.3
الضفة الغربية	2.2
الجزائر	2
سوريا	1.6
إيران	1.3

• من إعداد الباحث بناءً على تقرير منظمة الهجرة الدولية لعام 2023.

بلغت قيمة مساهمة التحويلات الخارجية في الاقتصاد المصري الصدارة المطلقة بقيمة 19.7 مليار دولار لتشكل الركيزة الأساسية لتدفقات النقد الأجنبي بالبلاد، يليه لبنان بتدفقات بلغت 7.2 مليار دولار لتشكل النسبة الأعلى إقليميًا من حيث عمق الأثر مقارنة بحجم ناتجه المحلي الإجمالي، في حين بلغت القيمة في المملكة المغربية نحو 6.4 مليار دولار مما يعزز من مرونة اقتصادها الهيكلي، تتبعها كل من الأردن واليمن بتدفقات قاربت 3.8 مليار دولار و3.4 مليار دولار على التوالي لتمثل الأخيرة شريان حياة إنساني واقتصادي حرج للأسر في ظل الأزمات المستمرة، بينما تقاربت القيمة الاستدلالية في كل من تونس بـ 2.3 مليار دولار والضفة الغربية بـ 2.2 مليار دولار والجزائر بـ 2 مليار دولار، لتختتم القائمة بكل من سوريا بـ 1.6 مليار دولار وإيران بـ 1.3 مليار دولار كصمام أمان نقدي واجتماعي يسهم بشكل مباشر في دعم القدرة الشرائية وتخفيف العجز المزمن في الحسابات الجارية لهذه الدول، مما يؤكد في النهاية أن تصدير العمالة بات بمثابة استراتيجية بقاء هيكلية ومحورية لمنظومة الاقتصاد الإقليمي.

السياسات الكفيلة بمعالجة ملف الهجرة غير الشرعية

1. تنمية اقتصاديات الدول المصدرة للهجرة حيث تعد التنمية السبيل الأمثل لإيقاف الهجرة أو الحد منها؛ كونها تؤثر في دوافع الهجرة من الداخل بما يضمن استقرار السكان في دولهم الأصلية. وينطلق هذا التصور من أن التنمية تؤدي إلى خلق فرص عمل، وإزالة الفوارق في مستويات المعيشة بين الدول المصدرة والدول

- المستقبل. ولذلك، فإن مساعدة جنوب المتوسط -وتحديدًا دول منطقة شمال إفريقيا- مسألة لا بد منها لضمان استقرار المنطقة وكبح ضغط الهجرة، وتتم هذه التنمية عن طريق دعم الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية.
2. تشجيع وجلب الاستثمار الأجنبي إلى المنطقة.
3. تحرير المبادلات التجارية وإنجاح مشروع الشراكة مع دول العبور والمصدر.
4. إنشاء مرصد إقليمية للإعلام، وتطوير ودعم الشبكات الجموعية المستقلة المكلفة بتأطير المهاجرين.
5. إشراك بلدان المهجر في تكوين وتأطير جمعيات المهاجرين التي تسعى إلى تنمية البلدان المصدرة للهجرة، وإنشاء بنك للكفاءات المقيمة بالخارج.
6. اتخاذ إجراءات مناسبة كفيلة بالقضاء على ظاهرة هجرة الأدمغة أو التقليل منها أو إيجاد بدائل لها، وذلك من خلال تعزيز آليات الجذب لتحفيز عودة الكفاءات في الخارج مادياً ومعنوياً.
7. تطبيق سياسة حقيقية لتشجيع البحث والتطوير وذلك بتطوير مراكز البحث والمعاهد، وتعزيز قنوات الاتصال بين الكفاءات ومناطقها الأصلية.
8. تحفيز التحويلات المالية وتشجيعها من خلال زيادة عدد الوكالات المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى العاملة في مختلف بلدان المهجر، والتقليل من مصاريف التحويل.
9. توعية المهاجرين للاستثمار في بلدانهم لا سيما في القطاعات الواعدة لدعم التنمية المستدامة، وذلك من خلال توفير برامج تكوينية (تدريبية) في مجال إنشاء المقاولات لفائدة المهاجرين الراغبين في الاستثمار.
10. تنسيق الإجراءات والاستراتيجيات بين بلدان منطقة العبور والدول المستهدفة؛ من أجل وضع حلول دائمة ومستمرة تقضي بتحمل المسؤولية المشتركة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
11. تأسيس خطة عمل لصياغة سياسة مشتركة في مجالي الهجرة والتنمية بهدف ضمان مواجهة فعالة للتحديات التي تطرحها مسألة الهجرة نحو البلدان الإفريقية والأوروبية، حيث تتجلى ضرورة وضع استراتيجية موحدة تجمع بين بلدان المنشأ والمقصد معاً، لإيجاد حلول متوازنة تراعى فيها مصالح الدول المعنية بهذه الظاهرة.
12. إنشاء مراكز للدراسات والبحوث حول الهجرة تساهم في إعداد تحليلات حول أثر الهجرة في مشاريع التنمية، وإدماجها كعنصر أساسي ضمن المخططات الاستراتيجية للحد من الفقر، وإدراجها في نقاشات أهداف الألفية للتنمية عبر تعزيز قدرات المؤسسات الإفريقية.
13. ضبط الحدود وتعزيز القدرات الأمنية للدول (16).

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

نستخلص من هذا البحث جملة من النتائج، من أبرزها ما يلي:

1. أن الأسباب الحقيقية لهجرة الشباب تعود إلى تدني المستويات الاقتصادية والأجور، وغياب التنمية في بلدانهم الأصلية، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي، والنزاعات المسلحة، والصراعات على السلطة.
2. غالبية المشروعات التي طُرحت لمكافحة الهجرة غير الشرعية من قِبَل دول الشمال تقوم على الحلول الأمنية؛ وهي حلول غير عملية لكونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بظاهرة الهجرة غير الشرعية.
3. إن التعاون البناء والدعم المستمر بين الدول المتداخلة في هذه الظاهرة، وفق استراتيجية فعالة، يعد أمراً حتمياً يجب المضي قدماً في تعزيزه.
4. إن الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط والتي تعاني من حالة فوضى سياسية وأمنية -مثل ليبيا- تمثل الوجهة الأبرز للمهاجرين غير الشرعيين، نظراً لما تتمتع به من شريط ساحلي ممتد.
5. وفقاً لتقرير منظمة الهجرة (رقم 43 لعام 2022، ورقم 46 لعام 2023)، تبين أن تكلفة القدوم إلى ليبيا بوصفها دولة عبور قد انخفضت بمقدار 133 دولاراً خلال ستة أشهر.

ثانياً: التوصيات

1. تفعيل التعاون الجاد بين جميع الأطراف المتضررة من هذه الظاهرة؛ لوضع خطط مستحدثة تهدف إلى معالجتها من جذورها.
2. حث الأطراف المعنية بالهجرة على إقامة مشاريع تنموية في البلدان المصدرة؛ للحد من الإقبال الهائل على هذه الظاهرة.
3. توحيد كافة الأجهزة الأمنية وتكثيف التنسيق بينها لمكافحة عمليات الهجرة غير الشرعية، وتشديد الإجراءات التي تحد من محاولات التسلل إلى دول العبور.
4. التنسيق المستمر مع دول الجوار (دول المصدر، أو العبور، أو الاستقبال) للتعاون المشترك في مراقبة ومنع عمليات الهجرة غير الشرعية.
5. مراجعة سياسات الدعم الحكومي المقدم لأسعار السلع والخدمات لتقترب من قيمها الحقيقية، بهدف الحد - إلى أقصى درجة - من جاذبية الهجرة إلى الدول المستهدفة والاستفادة من الخدمات شبه المجانية.
6. إنشاء صندوق دعم مالي تشارك فيه جميع الدول المعنية والمستهدفة، للحد من ظاهرة الهجرة ولدعم التنمية والمشاريع التي من شأنها حفظ استقرار المنطقة.
7. إنشاء قاعدة بيانات وطنية دقيقة حول أوضاع المهاجرين غير النظاميين في ليبيا.
8. زيادة الدعم الدولي الموجه لدول العبور وخاصة ليبيا لمساعدتها على تحمل الأعباء الاقتصادية المرتبطة بالهجرة.

قائمة المراجع:

1. الآثار الاقتصادية للهجرة الدولية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وتقييم سياستها / هيثم عبد الله سليمان / مجلة الكويت الاقتصادية / العدد الرابع والعشرون / 2014.
2. دراسة بعنوان تنامي ظاهرة الهجرة الغير شرعية وأثرها على التنمية في منطقة شمال افريقيا / مراد بن قيطه / جامعة باجي مختار / عنابة / الجزائر.
3. الهجرة الأفريقية غير الشرعية الى أوروبا من منظور القانون والفقه الإسلامي دراسة حالة ليبيا 2013-2018 / خليفة صالح للافي الزاندي.
4. واقع الهجرة الغير قانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي/ رجب عمر العاتي ، عصام عبد السلام ابوحجر / جامعة الأسمرية / زليتن.
5. واقع الهجرة الغير قانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي/ رجب عمر العاتي ، عصام عبد السلام ابوحجر / جامعة الأسمرية / زليتن.
6. الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة (دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومية) / 31 ديسمبر 2007 / جامعة الجزائر.
7. تقرير منظمة الهجرة الدولية لعام 2023.
8. تقرير الهجرة الدولية 2020 الصادر عن شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (DESA).
9. تقرير المنظمة الدولية للهجرة حول ليبيا رقم 43 لعام 2022م و التقرير رقم 46 لعام 2023 م.
10. تقرير المنظمة الدولية للهجرة حول ليبيا رقم 43 لعام 2022م و التقرير رقم 46 لعام 2023 م.
11. قاعدة بيانات شعبة السكان للأمم المتحدة.
12. مريم مزغنى مالوش وآخرين : حشد جهود المغتربين من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي وريادة الأعمال، مجموعة البنك الدولي، ديسمبر 2016.
13. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الغير شرعية على دول جنوب وشرق المتوسط / عمرو محمد الشناوي / مجلة البحوث القانونية والاقتصادية / العدد 77 سبتمبر عام 2021 ميلادي.

-
14. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الغير شرعية عل دول جنوب وشرق المتوسط / عمرو محمد الشناوي /
مجلة البحوث القانونية والاقتصادية / العدد 77 سبتمبر عام 2021 ميلادي.
15. الهجرة الأفريقية غير الشرعية الى أوروبا من منظور القانون والفقة الإسلامي دراسة حالة ليبيا 2013-2018
/ خليفة صالح الأففي الزاندي.